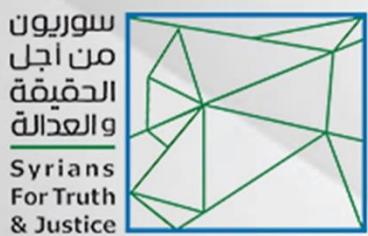


تشرين الثاني/نوفمبر 2021



Syria Justice and
Accountability Centre



تازر Synergy
هەمدە Hevdestî



شكوى للأمم المتحدة حول تجنيد الأطفال للمحاربة مع المرتزقة المرسلة إلى ليبيا من قبل تركيا وروسيا

تناشد كل من "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" و"المركز السوري للعدالة والمساءلة" ومنظمة "بيل الأمواج المدنية" و"رابطة تازر" فريق الأمم المتحدة العامل المعنى باستخدام المرتزقة ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنى بالإتجار بالأشخاص بوقف تجنيد الأطفال السوريين لخدمة النزاعات الأجنبية

شكوى للأمم المتحدة حول تجنيد الأطفال للمحاربة مع المرتزقة المرسلة إلى ليبيا من قبل تركيا وروسيا

تناشد كل من "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" و"المركز السوري للعدالة والمساءلة" ومنظمة "بيل الأمواج المدنية" و"رابطة تآزر" فريق الأمم المتحدة العامل المعنى باستخدام المرتزقة ومقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنى بالإتجار بالأشخاص بوقف تجنيد الأطفال السوريين لخدمة النزاعات الأجنبية

تقدّمت المنظمات السورىّة التالية: [المركز السوري للعدالة والمسائلة، سوريا من أجل الحقيقة والعدالة، بيل - PÊL الأمواج المدنية](#)، رابطة "تازر - Hevdestî" ، إلى "الفريق العامل المعنى باستخدام المرتزقة" و"مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، خاصة النساء والأطفال" ، بشكوى تعالج فيها مسألة تجنيد ونشر الأطفال للقتال إلى جانب المرتزقة المرسلة إلى ليبيا من قبل تركيا وروسيا. حيث استندت الشكوى إلى مجال بحثي جديد حول تجنيد الأطفال السوريين للمحاربة في النزاعات الأجنبية خلال عامي 2020 و2021.

منذ أواخر 2019، يتم تجنيد المقاتلين السوريين للانضمام في الحرب في ليبيا [كمرتزقة](#) إلى جانب "حكومة الوفاق الوطني" والتي قادها "فائز السراج" وتدعمها تركيا، أو في "الجيش الليبي الوطني" بقيادة المشير العسكري "خليفة حفتر" مدعوماً من روسيا ودول أخرى. ومن خلال تغطيتها تجنيد المرتزقة السوريين إلى ليبيا، حصلت المنظمات السورية على دليل يثبت تجنيد تركيا وروسيا والقوى الخليفة لهما، خاصة المجموعات المسلحة التي تدعمانها، عشرات [الأطفال](#) تحت سن الثامنة عشرة للقتال في ليبيا كمرتزقة خلال عامي 2020 و2021.

"من خلال تجنيدتها للأطفال السوريين لخوض نزاعاتها بالوكالة، تواصل حكومات تركيا وروسيا ولبيبا استغلال جيل من الشباب السوري، لم يعرف غير النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية خلال نشأته"، قال محمد العبد الله، المدير التنفيذي لـ [المركز السوري للعدالة والمسائلة](#)، مضيفاً أنه "على الأمم المتحدة أن تضغط على هذه الحكومات لوقف ممارساتها، التي تنتهك بشكل صارخ القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وأن تكشف الدول التي تحاول تطبيع العلاقات معها".

لقد قدّم مقاتلون حاربوا في ليبيا شهادات مفادها مشاهداتهم لأطفال مشاركون بشكل فعال في الأعمال العدائية أسفرت عن إصابتهم بجراح. وصرح مصدر طبي من مشفى طرابلس، في [مقابلة](#) معه يوم 28 كانون الثاني/يناير 2021، بما يلي:

"شاهدت خلال عملي، العديد من الأطفال الجرحى. وكان واضحًا أنهم تحت سن 18 رغم أن الأعمار المبينة في بطاقاتهم الشخصية كانت فوق 18. ومنذ شهرين تقريبًا، تم إحضار طفلين إلى المشفى للعلاج من مرض ذات الرئة. وقد ذُكر في بطاقتيهما أنهما مولودين في عامي 2003 و2002. ولكن عندما سألهما الطبيب عن عمريهما الحقيقيين، قال الأول بأن عمره 17 والثاني 16 عاماً ونصف. لا أستطيع إعطاء رقم دقيق لعدد الأطفال هنا ولكنني متأكد من أنهم كثيرون".

وحصلت منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على شهادات من مقاتلين عادوا إلى سوريا خلال النصف الثاني من عام 2020، تؤكّد أن حوالي 200 طفل مجند عالقين في مدينة طرابلس الليبية في مخيم عسكري على تخوم مطار معنوية الدولي، بينما يستمر باقي الأطفال بأداء مهامهم العسكرية كمرتزقة. كما بينت واحدة من الشهادات التي حصلت عليها المنظمة - والأولى من نوعها - بأن "لواء الصمود الليبي" الموالي لحكومة الوفاق الوطنية، قائد "صلاح بادي"، يجند مقاتلين سوريين، بما فيهم الأطفال، ما عدا المجموعات المسلحة التابعة لتركيا والجيش السوري الوطني.

وبحسب مصادر من الجيش السوري الوطني/المعارض، تسعى السلطات التركية مؤخرًا إلى تشديد القيود على تجنيد الأطفال. ففي أيار/مايو 2019، صرحت وزارة الدفاع في الحكومة السورية المؤقتة بأن الجيش السوري الوطني توقف

عن تجنيد أو قبول تطوع الأطفال كمرتزقة، مما يعني وجود تجنيد للأطفال في السابق. ولكن الشهادات والروايات تؤكد استمرار تجنيد الأطفال حتى شهر تموز 2021 على الأقل، مع **تجاهل** قرار وزارة دفاع الحكومة السورية المؤقتة وتعليمات القيادة التركية. وأكدت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" في تموز/يوليو 2021، أن مجموعات الجيش السوري الوطني العسكرية و"القوات الديففة" و"وحدة الجبهات والاستنفار" و"وحدات الاقتحام الخاصة" تجنيد أطفالاً يخدمون في صفوها في ليبيا.

وكذلك كشفت المنظمات الشريكة، عن نقل الجماعات السورية المسلحة وشركات أمنية روسية مئات السوريين إلى ليبيا في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وبدايات نيسان/أبريل 2021. واستمرت عمليات التجنيد من قبل مجموعات شبه عسكرية مرتبطة بشكل مباشر بالحكومة السورية وتضمنت بشكل مؤكد العديد من الأطفال من زودوا ببطاقات شخصية بأعمار مزورة. وأكدت المصادر على علم القوى الروسية بوجود أطفال مجندين ولكنها اختارت أن تخوض الطرف عنهم.

ويعتبر التجنيد المستمر للأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين. وتعتبر تركيا من الدول الموقعة على كل من اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلقة باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبذلك تتحمل الالتزام بمنع الجماعات المسلحة التي تدعمها من تجنيد الأطفال.

ويرى الأطفال الملتحقون بالقوى المسلحة الكثير من حقوقهم منتهكة، ومنها في بعض الحالات، حق الحياة. وسيصارع الأطفال المشاركون في العمليات العدائية والمحرومون من الرعاية والتعليم من أجل العودة للحياة المدنية من جديد. وبالإضافة إلى الأثر المباشر للتجنيد على الأطفال، فإن ذلك يعيق فرص المجتمع السوري في التعافي بعد النزاع.

وبناء على ما سبق، فإننا، المنظمات السورية المشاركة في هذه الشكوى، نطالب الفريق العامل الخاص بالأمم المتحدة ومقررة الأمم المتحدة الخاصة بالضغط على تركيا وروسيا وكذلك المجموعات المسلحة المسؤولة عن تجنيد الأطفال بوقف تجنيد الأطفال في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، نحن نحث الفريق العامل الخاص بالأمم المتحدة ومقررة الأمم المتحدة الخاصة على فرض آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة لمعالجة الانتهاكات الجسيمة في تجنيد أو استخدام الجنود الأطفال وتنظيم زيارة للبلد لتقييم الوضع العالمي للأطفال في سوريا والحد الذي وصلت إليه عمليات الإتجار بهم ليساهموا في الأعمال العدائية.



عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمocratie LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأن التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مر التاريخ هو نعمة للبلاد، فإن فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتّع الجميع بكامل حقوقهم.